

من كان ثم ابوا فيه واعيان اخواه
 جازيا ابوا منا من خلق
 اخواهما ان شتموا رازي لموعهما وخالهما اراد يفرقهما فانها ابح
 تخلصنا ابح

وَعَوِي مَضْرُوعٌ عَلَى مَا بَعْدَهُ : لَفْظًا وَرَتْبًا فَخَطَرُ عَوِي
فِي مَضْرُوعٍ الْبَارِزُ فِي رِثْقِ الْبَرَكَةِ نَعَمٌ وَبَيْسٌ وَتَنَازُعُ الْعَمَلِ
ع
وَالْحَمْدُ لِلَّهِ وَنَازُعُ الْعَمَلِ

وقصة عن شريح قال نزل لي قتل والمناءى يا فراء وعرف قلا
وافرد وتكر للأواقطع كيعوا خف لاء والجملة الفرائد على
وما أكثر وغير از نضلة لميني او القطع عنها فالبسر الجملة

وقصة بعضهما فداخر جوه كاي شرطاً وقصداً ووظافاً فذكر الخلة
 واسم الإشارة منه ما شئني كذا من ما شئني من الموصولات ان على
 المصدر يخرج عن عفاذ اما التي لفظ مشي فبا دروايت زلا
 فدا وبيد على عن ليس فاصطفاً فبوصفاً اني بلغة فعمل

اشبع حروف الحرف المجرى والضبط محله مع اختيار الاسفار صروا
وسموا كثر موه روجه رئيسا حكاه ابو ديان للمجهر سما

فؤاد زينا ضوار عراق فخال قرار نيت وفاق
فرقا السس على جزاء على اختلاف ولاصعوبة اقرا

فاني قد انصرفت من هذا العلم فاني لم اكن مع الا طائر من احوالها وان كان معي انما كان
ما اخرجت من هذا العلم فسلوا اليكم بغيره من غير فمضت فاني انصرفت الى العلم

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ
 الحمد لله المنفرد بعلم الجزئيات والكليات على الجملة
 والتفصيل. المفيض على بعض عبده حسن الاستنباط
 بالتحليل والتجمل. والصلوة والسلام على سيدنا محمد
 افضل من عباد رتبة التفضيل. وعلى اله واصحابه اهل
 الادراك الشام والتفصيل. **وبعد** فاني لما رمت
 العلوم فتدلل لي منها ما قدره للجليل. وركبت سنام
 ذرونها بادق نظر واشرف دليل. ووجدت بين
 الجزئيات والكليات تعاقبا في الاخذ والتحويل.
 ولكل منهما اصول ليس الى تقريرها من سبيل. فهي
 كليات الكليات والجزئيات ملتزمة التاصيل.
ارادتم ان اجمع مختصرا من متفرقات كلامهم
 يكون مرجعا للخوي في التعويل. لمع به ائمة النحو
 كسيبويه والتحليل. لكنه في غضون كلامهم كالنتيجة
 المطلوبة في الدليل. وقد كنت وغصن الشهاب غصن
 جمعت من كل باب من ابواب النحو ما اليه المرجع
 في التكميل. من الخصائص والسراجية والكنام
 للجليل. واهتزجت بالذهن فكانت نصب العين

براهمة

تمديد
 لانه من
 على كليات
 التسمية

اذ كان ما تنسويه معلوماً فاعرفها مضموناً قبل ان يلقى عليه النجوم

فيما اقتدر

لا على التجهيل في مسودات الورق وبياض الدهن
 لم تبرز الى محل التحصيل الخان وجدت سدة
 ابرزت من خالص فكر التصقيل ^{فحصل التنا}
 وان اوان التقارب لا تخاف التخليل ^{فجمعتها}
 ورتبتها على ابواب اصول الفقه فانقادت
 سهلة مشهورة للتسهيل ^{فما وان كانت صغيرة الحجم}
 فالسان العين اقل من القليل ^{فلا تضر قلتها مع}
 كثرة ما ينفع منها من خالص التسلسيل ^{فليسق من ظفر}
 بها بلوغ الامنية والظفر مساكن التعليل والارتفاع
 عن حضيض التقليد الى روعة المجد والتمثيل
 فليست عند بالله حافظها من صا ^{وتحول بين المرء}
 وقلبه نقات ^{فمقد التخليل} ولا يرض عما فيها الا من
 ملق الحيرة بداء ^{فاحسد التجهيل} سيما وقد وضعت
 غريبة شكل ابوها خالص الفكر ^{وامتها محبة الملك}
 الجليل ^{وقد ولدت في جهاه وهي بنت} اراه متقية به
 من مبدل الحق بالتضليل ^{على انها ذات غيرة من الشريعة}
 في محل التجهيل ^{فوزفت بنفسها الى من هو خالي الدهن}
 من القال والعتيل ^{فيا تبه هواها} قبل ان يعرف
 سواها ^{فبيتمكن من التسم والتقبيل} فوافق ابوها
 واسلم فوها ^{ويعقل مدافها حسن نظر والتفات}
 على التجهيل ^{فما حليمة} زاده رزقه الله الافادة

الحمل
اي علو

لشاه

١٠٨ هـ ١٥٤٠ م

بانتم دليل. فعليها روق العلم والملك فقاذها محل
 للعداب والتكيل. فمى بين ضد الاسد ونابه
 فمدخل يده في فيه هو القليل. وسبب وقوع الفكرة
 عليه آثارا يوم الرخايل وتغزيل. وعليه انوار
 الملك والمهيئة الاجتماعية ناطقة بانه الشايف
 بعد عمره للاكبر طويل. يسلم على الافقر الاحقر
 يحرس لا يصاحبه تحجيل. واثار الخجاجة طاهر
 عليه يعلمها كل سالم الطبع من التحجيل. وكيف لا
 وهو فكر من وقح ملوك الارض فانقادمت
 بعد شديد التحويل. **الله** احفظهما بعينك التي
 لا تنام. وكنفهما بكنفك الذي لا يرام. من كل حا
 ضليل. ومن عجيب الاتفاق ان اسم واضعها
 اذ اضم للمركب الاضافي لصاحبها حصل تمام التوافق
 على التكيل. ومن طي ما فيها نشر مدائح الخليفة
 فانها لصغرها لا تحتمل التطويل. فطوت المسافة
 لما علمت انها لو مسكت درة من شاه لتناسقت
 الدرر و اوجبت التكيل. ولا قدره عليه بالورق
 المنقوش والمكسور ولا على اقل من القليل. هو السلطان
 الخاشع لله المتواضع لاهل الله القامع لاعداء الله.
 السالك بالمسلمين احسن سبيل. هو السلطان الموحد
 مولانا خليفة الخلفاء السلطان **محمد** محل كل امل

قاتل
 ١٠٨٣

وقاميل. لازالت الوثيقة الخفاقة تخفق بالرب
 منها قلوب اهل التشغيل. ولازال ميسوطاله
 الود بموافقة اسمه الوكيل. وهذا اوان الشرح
 في المقصود بعون الملك المعبود فاقول. ومن الله
 الياء مولد. **هذا كتاب مختصر غاية الاختصار**
 مبين غير مخضب عن الابصار. وهو كاصول الفقه
 معقول من منقول. وحاصل ما فيه معنى اصول الفقه
 وقايدته واقسام ادلته والتفصيل واقسامه.
 وشرط نقل التواتر وشرط نقل الاحاد. وقبول نقل
 الاحاد وامر المرسل والجمهور وجواز الاجازة
 والقياس وتركيبه والرد على منكر القياس وحل
 شبه ترد على القياس وقياس الظن وكونه شرطا
 في العلة وكون العكس شرطا في العلة وجواز النقل
 بعكس فضاعد الحكم الواحدة واثبات الحكم في محل
 النقل بالقياس ام بالنص والعلة القائمة وبراء
 الاخالة والمناسبة عند المطالبة والاصل الذي
 يرد اليه الفرع اذا كان مختلفا فيه والحق الوصف
 بالعلة مع عدم الاخالة وما يلحق بالقياس
 ويتفرع عليه ووجوه الاستدلال والاستحسان
 والمعارضة ومعارضة النقل بالنقل والقياس
 بالقياس واعتبار استصحاب الحال هذا لما يختص

يضم حسو محمد
 روض

فيه من الاضراس
 حاله يتقوى

حكم واحد

بأصوله وأما ترتيب الجدل عليه نحو جدل الفقه
 وهو المسمى عند بعض بآداب البحث فيخصر
 في السؤال ووصف السائل والمسئول به ومنه
 وعنه ووصف الجواب والاستدلال والاعتراض
 على الاستدلال بالنقل أو بالقياس أو باستصحاب
 الحال وترتيب الأسئلة وترجيح الأدلة ويخصر
 الكتاب في مقدمة وسبعة كتب **المقدمة وفيها**
سائل مسئلة أصول الخود لا يله الأجمالية
 وقيل معرفتها والأصول العارفين بها وطرق استفادتها
 ومستفيدها والأدلة أربعة شماع وإجماع وقياس
 واستصحاب الحال والنحو العلم بالأحكام الجزئية
 المستنبطة من أدلتها التفصيلية كالعطف
 على الظاهر المرفوع والمحور وفائدة الأصول
 لتعويل على إثبات الحكم بالحجة ليرتفع عن حضيض
 التقليد **مسئلة** حدة النحواتها سميت كلام العرب
 في تصرفه من أعراب وتنشئة وجمع وغير ذلك
 ليلحق من ليس من أهل العربية بهم **مسئلة** اللغة
 أصوات يعبر بها كل قوم عن مرادهم بوضع الله علمها
 بالوحي أو بخلقها في بعض الأجسام فسميت ونقلت
 أو علمها علما ضروريا لبعض عباده أو ليست
 بوضع الله بل أقدر الله عليها آدم فقولوه وعلم آدم

الاسماء على هذا المعنى أقدم اوهى باصطلاح من
 البشر استنباطا فكريا او من الاصوات المسموعة
 كدويما الريح والرعدي وخير من الماء واصوات الحيوانا
 وقيل بالوقوف اي لا ندري فقلنا انها بوضع الله
 لا يجوز قلب اللغة ثم هل وضعت في وقت واحد
 او متلاحقة والتحقيق الثاني وجوز ان يكون
 اختلافها بتغير اجتهاد او مخالفة المتأخر للمتقدم
 برواية ما لم يره والصحيح احتمال سبقته وضع
 كل من اجناس الكلم الثلاثة وان معنى اعتبار
 كثرة الاستعمال في بعض المسائل بالخط انها سكون
 ويحتمل علم الكثرة بعد الوقوع والتحقيق الاول
 اذ هو اكل على حكمها ومعرفته في الامور قبل
 وقوعها **مسئلة** كثرت مناسبة اللفاظ للمعاني

كالغليان والتزوان والحركة والصوت المستطيل وصوت النقط
 كصوت الجندب والصوت المنقطع كصوت الصقار وفيها موصف الاعلان
 والتكرير الزعزعة والقلقلة والمتصلة له من واو او البنية
 والفققة والفرقة والخز السرعة والاستعمال لان الاعراب في
 للطلب لتقدم الحرف الزايد كما يتقدم الطلب الاعراب في الاعمال
 على المطلوب وجعلوا الخالي من الطلب اصولا وعلينا ان العلم
 وشبهها كنجح واكرم وتكرير العين لتكرير الفعل كقولهم
 كفتح وخصيت العين للقوة لتحضنها بين الفاء واللام
 وعلى لغويين ذلك

واللام وجعل النقص بالحاء لا كل الرطب وبالقاف
 لكل اليابس برحاوة الحاء وصلابة القاف والنقص
 بالحاء المهملة للتخفيف وبالمججمة للقوي والقد
 طولا لاستطالة الدال والقطر عرضا لأن الطاء
 اخصر للصوت وهذا الباب لا يمكن استقصاؤه
مسئلة الدلالة لفظية وصناعية ومعنوية
 كما في نثر مائة وصورة واستلزاما للفاعل وهي
 دلالة المطابقة والتضمن والالتزام وقيل هو
 المحدث بصيغته واختلافها من كونه واقعا او
 غير واقع ويضجر مع ذلك التزامان فيدل عليه بالالتزام
 وقيل عكسه **مسئلة** ينقسم حكمه الى التحوالى واجب
 كرفع الفاعل ونصب المفعول وجه المضاف اليه
 وتنكير الحال والتمييز ويخوذ ذلك والى ممنوع وهو
 مقابل ما ذكره الى حسن كرفع المضارع بعد الماضي
 في الجزاء والى قبح كرفعه بعد مضارع والخلاف
 الاول كنصر غلامه زيدا او الى جابر كخذف التثنية
 والخبر حيث لا مانع ولا مقتضى وينقسم الى رخصة
 وغيرها فالرخصة ما ابيح للضرورة وهي ما وقع
 في الشعر مما لا يساح في غيره وقيل مما لا يمكن تبديله
 فيه ورد بعدم تصورها اذا واسهل الضرورات
 لتسكين عين فعلاات كقوله فنسرح النفس من

فغير انهم لم السور وعرضنا عنه رونا
وبعض القائلين انهم قد هذبوا جميعا والعراطينا

الاسماء العربية كاي نيسم ولون مع آة اولا كرجس
وزا بعد دال فاخر كهنذز ولجيم والصاد
كالصولجان والحبص ولجيم والقاف كمنجنيق
وخلوة من حروف الذا لاقة رباعيا فصاعدا وهي
من ينقل اذ لا تخلو الفاظ العرب منها خوف تعديل
وقرطوب وحجرش بخلاف اسحق وداود ونحو
ذلك **مسئلة** محل الاحكام الخمسة والرتبة
المزكيات د انما وقد تكون في المفردة **الكتاب**
الاول في السماع والمراد به
الكلام الذي اتفق على فصاحته ككلام الله ونبوته
حيث تحقق انه كلامه صلى الله عليه وسلم ولم يجهل
المحققون بالحديث بخوارق الله بالمعنى او جوارحه
ناقله بمن ليس بفصيح وكلام العرب والعجم
الماخوذ عنهم هم الموثوق بعربيتهم وهم قيس
وبهميم واسد ثم هذيل وبعض الطائيين لان
قريناك اليهود العرب انيقا الدافصم ولعظم اهل
على اللسان ولم يوجد عن غير من ذكر من قبائلم
ولا عن حضوري منهم او مخالطة الحضرة كلهم وخدام
وتغلب ونمر وبكر وعبد القيس وازد عمان واهل
اليمن وبني حنيفة وسكان اليمامة وسكان الطائ
ولامن ثقيف وحاضرة الحجاز لما نظروا الاسم وقت

الاخذ عنهم وكانت صنائع الوثوق بعريتهم الرقعة
 والصيد والخصوصية وهم اقوى نفوسا لهم الثقة
 تمنعهم الخفوع واحتمال الضيم ويعيد بما نقل
 شاذ انما يخالف ما عرف من القياس والاقبل ولم يقس
 عليه كاستحود ويا بيا ومن ثم اخرج بلفظ جواوان
 شذ كما لتواتر في وتخل وبان اصل الله لا يجرها شذ
 من قرأة حرة لتواترها الخفض الارحام وكصب
 اولادهم وتسكين لام ثم ليقطع واشعثمان وعائشة
 تنقيته اول بمخالفة لغة قرأش او ما خالفه
 لفظه كالربوا وناقل اللغة اهل البلدتين ومن
 ثم كان الاجماع كناية عن اتفاقهم كما سيأتي
 ينقسم المسموع الى مطرد اي مقيس والى شاذ وكل
 منهما اربعة اقسام مطرد قياسا واستعمالا كرفع
 الفاعل ونصب المفعول ومطردي القياس شاذ
 في الاستعمال نحو ما في يذرو يدع ومكان مبغض
 والاكثر سماعا باقل وافراد خبر عيسى ومطردي استعماله
 لا قياسا كاستحود واستنوف الجمل واي يابى القيا سرياس
 وشاذ فيها كثوب مصوكت وفرن مفوود ورجل
 معوود ومن مرضه واما الغالب والكثير والنادر والقليل
 فتختلف والمطردي ليس بمختلف فالعشرون
 من ثلثة وعشرين غالبيتها والخمسة عشر منها كثير

في قوله تعالى
 والذين آمنوا
 وخرجوا من
 ديارهم الى
 ديار اخر
 فلو كان
 القياس
 هو القياس
 في كل
 لغة
 لكان
 القياس
 هو القياس
 في كل
 لغة

وثلاثة منها قليل والواحد نادر وانما اعتمد النقل
 عن الكفا من العرب لعدم التدليس فلا يشترطه
 عدالة العرب المنقول عنه وقشرط عدالة الناقل
 عنه **ومن ثمة** لم يعتمد اشعار الموكدين وان زعموا
 انتحأ سميت كلام العرب لعدم الفقه بهم فان
 ابيهم الراوي وعلم من الناقل اعتماده على ثقة
 كقول سيبويه حيد ثني الثقة ويعني ابا زيد
 الانصارى قبل ولا يتجوز بمصنوع كما صنع فقال
 من احاد الى عشرة يقبل الفرد من الالفاظ الذي
 لم يوجد ما يوافقه ولا ما يخالفه كشيئي في شئ
 ويقبل ما تفرد به نقله واحد لم يعرف فتا دلغته
 وان خالف في هذا الخوف ما عليه الجمهور لا مكان اخذ
 من لغة قديمة ان درست كما نقل عن عمر رضي الله عنه
 ان اشتغالهم بالجمها اذا تلف كثير من لغة العرب
 فرجعوا بعد فشو الاسلام فلم يجدوا الا القليل
 فان القفر شخص بنقل ولم يسمع ما يوافقه ولا ما يخالفه
 قبل احتمال كونه من لغة قديمة او ارجله لقوة
 فصاحته كما حكى عن ربه وابيه ارجحها الالفاظ
فان خالف ما عليه الجمهور لم يقبل الا ان يكثر نأذوه
 ولم يكن عديم الوجه فان عدم وجهه في القياس
 احتمل انه لم يحكم قياسه او نحن لم ندرك وجه قياسه

هذا هو صواب نقل العرب في قولهم نقل الغم والارواء

او يكون

في ما لا يثبت في العرب من غير النقل

قول ثالث في الفقه كما وقع للمار في تركيبه قولا
 من قول يونس وسيبويه حيث رد وصرف في قام
 الضيغة من نحو يري ويضع فان يونس يرد
 ولا يصرف عكس ما لسيبويه فعند يونس يري يري
 وعند سيبويه يري يري في يري بالصرف والرد مركب
 منهما وقد يحدث ثالث خارق لهما دون تركيب
 منهما كما في ضمير لولاى ولولاك بالخفض عند
 البصريين وبالرفع عند غيرهم فاحداث انه لا يحل
 له لعدم القامل كضمير الفصل وانه منصوب
 ولا ناصب كما قالوا في مثل تمييز عشر من ولا يبعد
 في ضمير لولاك لانه من ضمير النصب ولا ناصب
 ولا يبعد نقضا للاجتماع اذ لا قول اجمع عليه وانما هو
 مسكوت عنه وقد جاز في الفقهيات فتحمل اللفظة
 عليها **الكتاب الثالث في القياس**
 وهو حل غير منقول على منقول في معناه وهو معظم
 مسائل النحو ولذا قيل في حقه علم مستخرج بالقياس او معظمه
 وقيل في مدحه انما النحو قياس يتبع فاخذ بالسماع و
 بالقياس وبالاقتراح من علم آخر يجعلهم مختلص الحركة
 في حكم المتحرک اخذ من علم العروض وكقولهم الحركات
 صاعد وعال وسافل ومتوسط اخذوه من الموسيقى
 فلا يتحقق انكار القياس في النحو اذ هو اغلب فانكاره

انكاره

انكاره فيقياس عمر وعلى بشر في كتب بشر مشموعا
 وكذا في المنصوبات ولولا القياس لانسد باب
 النسخ بخلاف اللغة فلا قياس فيها **ومن ثم لم**
 يستعمل كل مستقر قارورة وكل مستدير ازاواركان
 القياس اصل وخرج وحكم وعلة جامعة كرفع ما لم
 يستعمل فاعله قياسا على الفاعل بجامع الاستناد و
 شرط الاصل عدم شذوذه كاستحوذ واستنوف
 واصرف عنك العموم طارقتها وضم ضمير دون صلة
 في نحو له رجل كانه خبيث اذا لم يسكن ولم
 يمكن بالصلة والمضروبة لميت من الشاذ فاذا
 يقاس عليها فيها كخص الفقه فانها مقيسة فيها
 وضرورتهم وان كانت اقوى من ضرورتنا لرسولهم
 ابراهيم فقد لا يترسلون ولهم ضراير كوثيات زهير
 السبع في سبع سنين وابي حفص كذلك كان يقول
 عمل القصيدة في اربعة اشهر واحكمها في اربعة
 واعارضها في اربعة ثم اخرج بها على الناس
وكما لا يقاس على الشاذ نطقا لا يقاس عليه تركا فلا
 يترك ما ضي يترك قياسا على ما ضي يذر والجباري
 على القياس يقبل القياس عليه وان قيل سماعا
 وعكسه عكسه فتقول ركبتي وحكمتي وقتني في ركوبه
 وخلوبه وقتوبه قياسا على شيا في شئونه وان

قارورة

القياس على ما في كتابه
 من القياس على ما في كتابه
 من القياس على ما في كتابه

انما يستعمل القياس في احوال
 خلاف العادة فيكم فنانو في ذلك العرف تقولون في القياس

منه

بنفسي و حبيب
 هذا وهو حرق
 الدنيا والنا والبر
 المسرة بنفسي
 هذا اني نواله
 المسرات والناس
 ولما حرقه الناس
 على شجرة فذلك
 المسرة بنفسي
 اني حرقا لانه
 ان ناله حرق
 على المسرة والنفس
 فاني ناله حرق
 اني حرقه قال
 اني حرقه قال
 اني حرقه قال
 اني حرقه قال

لم يرد ما يخالفه وهو جازع على هذا
في أصله اذ هو نظير فعيله ثلاثية وتا نبش
وكون حرف العلة ثانيا وتوارد فقد وردا
وانوم ورحيم ورحوم ومشي ومشي
ونهي ونهوت فخرجت شئوه بحرف حنيفه ومنع فيها
ما منع في فعيله فلا حذف في جليلة وضرورة
وحرورة ولا يقاس علي ماكثر سماعه خارجا عن
القياس كما سمع من خوف ثني وثقني وسلمتي في نسب
قويش وثقيب وسلميم وان كان اكثر من شئوه
الجم ياها على القياس وخروج ما ذكر فلا يقاس عليه

سعيد وكريم ويجعل الفزع على الاصل كما يجعل النظم
على النظم وهما القياس المساوي ويجعل الاصل على
الفزع وهو القياس الاول والصدق على الصد وهو
القياس الاخرى فالاول كحل الجمع على المفرد اعلا
وتصحيحا كيف وديم وزوجة ونورة والثاني امسا

لفظ الزيادة ان بعد ما المصدرة الظرفية والموصولة
 حملا على ما النافية ودخول لام الابتداء على ما النافية
 حملا على ما الموصولة وتأكيد الفعل بعد لا النافية
 حملا على النافية وحذف فاعل افعليه تعجبا حملا
 على مفعول الامر وبناء حملا على ما النافية وبناء حاشدا
 الاسمية حملا على الموصولة وادغام حرف المقارن في الخبر

[illegible]

جمع
 فتمه
 واصله
 فقومه
 فاعل
 كسر ما ف
 كسر النقط
 بعد المور
 الاور
 روجه

卷之四

قالوا هذا باب ما تحذف الواو والياء فيه القياس هو ذلك تنويعا في رعيته راجعي
والجسدية حلقية وحلقية فوفى ربح حقيقته فحلقية ورح حقيقته قسمة
وسنة مستقيمة فلفها ششوعة مستقيمة كذلك انزلوا الحروف فلف
بجذوفها من الالفاظ ايضا احد تنويعا في اخره لتغييرهم في شتى الالفاظ فلما
اضفوا اخر الالفاظ رعيته وحذفوا في

[illegible]

[illegible][illegible]

نحو غير قايماً الزبدان واهالان المصدة
 المصدرية واما في اللفظ والمعنى
 ضيل على المعجب في عدم رفع الظاهر
 مجت عليه في التصغير لانفاقها وزناً
 وزيادة والثالث كاعلال المصدر لخلل
 قياها وتصحيحه لتصحيحه كقاومت
 صب الوجه بعد الحسن حمل على منصوب
 المحول في جزه عليه لان العرب اذا شئت
 كنت الشبهة بينهما كما بين المضارع
 ابا واعما لا الوصل بالوقف وعكسه
 الجرم وعكسه والمعتل بالمصحح نحو ومن
 الله مقه وعكسه نحو على ان يجيئ الموقف
 على الالف في نحو كان ايديهم بالقاع
 كسه نحو ولا ترضاها وكاشتراطهم اتحاد
 الفعلين المتقاطعين حملاً على التثنية
 الاتحاد ويمكن انه من حمل نظير اعتبار
 في الفعل نظير التثنية في الاسم والزم
 حملاً على لم مع تضادها استقبالا وتضاداً
 الرجل حملاً على الجر وأضرب الرجل حملاً
 اسطة حملاً على لم يضرب الرجل المحول
 حملاً على فعل على اصل متعدد كاتي اعرب
 في الاستفهام

Figure 1

The diagram illustrates a structural component with a central vertical crack. A horizontal interface separates the upper portion, which contains two welds, from the lower portion. The crack originates at the top surface and propagates through the upper section, terminating at the interface.

في الاستفهام

و حقا

قال يتر واما استغناء واما الاستغناء عن الشيء
 والشيء يكون زائدا ولا يكون زائدا عن الشيء
 عن الشيء كقولك استغناء ذلك كقولك استغناء
 وانه يكون في الشيء استغناء عن الشيء
 وليس يسمى استغناء في غير ذلك

في حكمة ذلك انما ارتفع الفاعل لانه اسند اليه
 فلو بدلت بهذا الاغنى وقد تكون الحكمة ضالحة
 تتضمن العلة والحكمة كتقليل رفع الفاعل بالرفع
 بعينه وبين المفعول وعلة موجبة لظرد كلامهم
 وسوقه على قانون لغاتهم وهذا القسم
 هو الاكثر واقسامه كثيرة واسمها رابعة
 وعشرون نوعا علة سماع كئذيا ولم يسمع اثرا
 ولا مانع غير عدم السماع وعلة تشبيه كاعراب
 الفعل وبناء الاسم وعلة استغناء كترك عن رفع
 وعلة استئصال كالموجبة لحذف واوبعد وعلة وهو
 فرق كرفع الفاعل ونصب المفعول وفتح نون
 الجمع وكسرتون المثني وعلة تأكيد كياء الفعل
 بالنون تأكيد ايقاعه والتزاعه وعلة تعويض
 كالهم وعلة تنظير كالكسر للتساكن بالجزم
 حلا على الجوز اذ هو نظيره في الاختصاص وعلة
 نقيض كحمل الاعلى ان وعلة حمل كند كيو الفعل
 الموث حلا على المعنى نحو من جله موعظة
 اي وعظ وعلة مشاكلة كسلا سلا وعلة معادلة
 كما في احمد ومسلمات وعلة مجاورة نحو هذا حجر
 ضمت خرب وضمت لام الحمد لله وعلة وجوب

في حكمة ذلك انما ارتفع الفاعل لانه اسند اليه
 فلو بدلت بهذا الاغنى وقد تكون الحكمة ضالحة
 تتضمن العلة والحكمة كتقليل رفع الفاعل بالرفع
 بعينه وبين المفعول وعلة موجبة لظرد كلامهم
 وسوقه على قانون لغاتهم وهذا القسم
 هو الاكثر واقسامه كثيرة واسمها رابعة
 وعشرون نوعا علة سماع كئذيا ولم يسمع اثرا
 ولا مانع غير عدم السماع وعلة تشبيه كاعراب
 الفعل وبناء الاسم وعلة استغناء كترك عن رفع
 وعلة استئصال كالموجبة لحذف واوبعد وعلة وهو
 فرق كرفع الفاعل ونصب المفعول وفتح نون
 الجمع وكسرتون المثني وعلة تأكيد كياء الفعل
 بالنون تأكيد ايقاعه والتزاعه وعلة تعويض
 كالهم وعلة تنظير كالكسر للتساكن بالجزم
 حلا على الجوز اذ هو نظيره في الاختصاص وعلة
 نقيض كحمل الاعلى ان وعلة حمل كند كيو الفعل
 الموث حلا على المعنى نحو من جله موعظة
 اي وعظ وعلة مشاكلة كسلا سلا وعلة معادلة
 كما في احمد ومسلمات وعلة مجاورة نحو هذا حجر
 ضمت خرب وضمت لام الحمد لله وعلة وجوب

لعمري او لم يتر
 انما هو في حكمة ذلك
 انما هو في حكمة ذلك
 انما هو في حكمة ذلك

كوف

Handwritten notes in Urdu script at the bottom of the page.

فيقال
د اليه
الحكمة صلوة
اعل بالافق
كلهم
القسم
لها اربعة
يسمونها
كاعراب
عن
وعلة
نوع
الفعل
تقويض
الجزء
وعلة
فضل
ظنة
معدلة
مذاجر

کرم

رفع الفاعل وعلة جواز كاسباب الامالة وعلة
 تغليب مثل وكانت من القانتين وعلة اخضرار
 كالترخيم وعلة تخفيف كالادغام وعلة اصل
 كاستحذ وبوكرم وصرف مالا ينصرف وعلة اولى
 كتقديم الفاعل على المفعول وعلة دلالة حال
 كالللال عند ايسه لاله اى هذا الللال وعلة
 اشتراك صطفون وعلة تضاد كمنع الغاء الفعل
 القلبى عند تأكيد المضادة بين الالغاء والاعتناء
 وعلة تحليل ذكرها ابن الخشاب وغيره وفروها
 بكيف حيث حلت شبهة القايل بحرفيتها لولا انها
 الفعل وتمايم الكلام بها وتفسير اى حيان لها
 يقضى جمع قوس على فَعُول كَفُورُخ ثُمَّ قَلْبَ عَيْنِهِ
 للامه وصار الى قِيَمٍ بعيدا اذ لا حل وقد خالف
 تفسير من ذكرها من المتقدمين ويمكن ان يمثل
 لها بمزوي حيث خالف كرسيا واكثر العليل بوجه
 وقد تكون مجوزة كما فى الامالة وواو اقنت
 والوصف الذى يمح حالا ولغنا قال ابن حنى
 وهذا الضرب وان كان يسمى علة فهو فى الحقيقة
 سبب ثم العلة الموجبة قد لا يتصور رفع حكمها كاعراب
 الفنى وهو لاحق بفعل المتكلمين لعدم قبولها النقص
 ومنها ما يتصور لكن يستفصل كمركات المنقوص

حقة النسيان
الحق هو معي وذك

في اسبانيا ايضا سنة
من عام الى عام الكسوف
الامانة للكسوف والاعمال
والامانة والكسوف والاعمال
والامانة والكسوف والاعمال
والامانة والكسوف والاعمال
والامانة والكسوف والاعمال
والامانة والكسوف والاعمال
والامانة والكسوف والاعمال

والقاسم كثره أو
لها العلة وثباتها
السبب وثباتها الزمان
وراعها الداعي فاسمها
المستدعي وثباتها
الساعة وثباتها
الزمان وثباتها
المناطق ثم الدليل
ثم المقتضى ثم الموجد
ثم الموجد ثم

هذا هو الوجه في
الاعتناء بالاسماء
في النسخة

يرشيد

هذا هو الوجه في
الاعتناء بالاسماء
في النسخة

وقد يمكن ان يكون منها بقاء واو عصفوا في الجمع
مع بقاء الكسرة او التبديل وكذا قلب الالف واوا
او بعد ضم او كسر مع البقاء والتحويل وكذا او ويران
وجعلوا من الاول الجمع بين الالفين للزوم وقوع
الالف بعد التكون وهو عذري من الشاغب
او النصر وثبوت الحكم في محل النص قيل به وقيل بهما والزم
الاول فقد العلة فلا يمكن الالتحاق واجيب
بانها موجودة لكنها لا يستند اليها لضعفها
لانها منطوقة والنص قطعي فلا يعدل عن
الاقوي ولا يثبت بها للتناقض بين القطع والظن
لان الحكم تابع لموجبه ومنع التناقض بان الحكم
ثبت بالنص والعللة داعية ونحن نقطع على الحكم
بكلام العرب ونظن ان هذه العلة داعية للواضع
فلم يتجدد محل القطع والظن اتى الملقوق فيثبت
بها لانفرادها والعللة بسيطة وموكبة فالاول
كالاستشغال والجوار والمشابهة والثاني كقلب
واو ويران لسكونها وكسرها قبلها ومن شرط
العللة ايجابها بالحكم كما لا تناس في محل الفعل على
الاعراب لا لام الابداء والاهتمام والتفصيل
اذ ليست موجبة في الاصل وفي التعليل بالعللة القاصرة
خلاف تشكيك الفعل المسند الى الضمير لتوالي

وهو انما هو عدم في الف

اربع

وكسرة
الالف

وهذا هو الوجه في
الاعتناء بالاسماء
في النسخة

أربع حركات فالتكون عامة والعلة قاصرة على
 الثلاث الصحيح وبعض النحاة **قال ابن جني**
 وتعليل النصب بجماء وعسى في نحو ما جاءك حاجتك
 وعسى الغوير بواو سا مع قصرهما على هذين
 الموضعين قلت هذا عكس ما قبل اذ فيه تخلف
 الحكم عن العلة ووجه صحة التعليل بالعلة
 القاصرة بمشابهتها المتعدية في الإخالة والمناسبة
 وزادت بظاهر النقل فان لم يكن علما للصحة فلا
 يكون علما للفساد وليست فايدتها مقصورة او العلة
 على التعدية بل من فوائدها الإخالة ومعرفة الفرق
 بين النصوص التي يعرف معناها والتي لا يعرف
 وتقيد منع رد غير المنصوص اليه وان الحكم ثبت
 في المنصوص عليه بهذه العلة والأصح جواز التعليل
 بعلمتين كقلب أو مسلمي للاجتماع مع الياء ولكن
 اللازم لما قبله المتكلم في سبب الإغغام كالموالية
 لياء المتكلم وكذا الاستيما في كميان وطني ولت
 من طويت ولويت فان اختلف العلل أخذ
 بأقوى العلمتين فان استويا جعلا اذ لا ينكر اعتقاد
 جميعا وقد تكرر العلل كتعليل تنزيل الفاعل
 منزلة المفعول من فعله بتشكين الفعل له ومع العطف
 عليه ضمير أو وقوع الأعراب بعده وتأنيت الفعل

الانوار
توت و لا و صير
نظير
بدر

قل الشيخ النجاشي والادبيا شيخ اهل التقوى واوّل السّرا
 ابن ياقوت ما قبل ما شرح حرف فاعلم عندهم بغير اشتراط

قد فصل في **قوله** مسوي ما قد ذكرنا في قوله عز وجل

لنا نبيته وقولهم كننّى وحيداً ولا حنّدة وفحصت
 بابتدال التاء طاءً لمجاورة القاد **فمنه ثمان علل**

كان لغير المدح وجعلها على العلل المؤثرة حتى يمنع اجتماع علتين
 في قول الله تعالى لا تقاس مع الفارق ويصح التقليل بعلمتين متضادتين
 الاية لتقصيها عن الحكيم متضادين في محل واحد كافي بآء التعدية
 الاضافة لمفعول انها من الفعل كالمزة ومن المجوز ان يعدم جواز الفصل
 على ذلك فقلوا لا ومنه القود والحركة علل القلب في امثاله بالحركة
 لا في وجوب السناد وعللو اعدام القلب حيث وجد بالحركة بناءً على انها
 الاضافة من الحرف فهي كالنحو اذا ما نفعه من قلب حرف
 العلة وهو ما اخذ غريباً وهل يصح القول اجازة المبرور
 وعلل سكون الفعل بدفع نوا الى اربع متحرّكات
 وعلل تخريك الضمير بسكون ما قبله علل هذا
 بهذا ثم دار فاعتل لهذا بهذا واحسن منه
 ما فعله سيبويه عتل حرّ معمول اسم الفاعل
 ونصب معمول الصفة المشبهة بحمل كل على الآخر
ومسئلة المبرور ضعيفة اذ الشئ لا يكون
 علة لنفسه فكيف يكون علة لعلمته وتعارض
 العلل ضربان اتحاد موجيها وهو السابق في
 التعليل بعلمتين واختلاف الموجب كاعمال ما واهما
 لشبهتهما بل ليس في لقي الحال والدخول على الجملة الاحتمالية
 وشبههما بهل في الدخول بمعناها على الجملة المستقلة

فمنه ثمان علل
 في قول الله تعالى لا تقاس مع الفارق
 في قول الله تعالى لا تقاس مع الفارق
 في قول الله تعالى لا تقاس مع الفارق

كان لغير المدح وجعلها على العلل المؤثرة حتى يمنع اجتماع علتين
 في قول الله تعالى لا تقاس مع الفارق ويصح التقليل بعلمتين متضادتين
 الاية لتقصيها عن الحكيم متضادين في محل واحد كافي بآء التعدية
 الاضافة لمفعول انها من الفعل كالمزة ومن المجوز ان يعدم جواز الفصل
 على ذلك فقلوا لا ومنه القود والحركة علل القلب في امثاله بالحركة
 لا في وجوب السناد وعللو اعدام القلب حيث وجد بالحركة بناءً على انها
 الاضافة من الحرف فهي كالنحو اذا ما نفعه من قلب حرف
 العلة وهو ما اخذ غريباً وهل يصح القول اجازة المبرور
 وعلل سكون الفعل بدفع نوا الى اربع متحرّكات
 وعلل تخريك الضمير بسكون ما قبله علل هذا
 بهذا ثم دار فاعتل لهذا بهذا واحسن منه
 ما فعله سيبويه عتل حرّ معمول اسم الفاعل
 ونصب معمول الصفة المشبهة بحمل كل على الآخر
ومسئلة المبرور ضعيفة اذ الشئ لا يكون
 علة لنفسه فكيف يكون علة لعلمته وتعارض
 العلل ضربان اتحاد موجيها وهو السابق في
 التعليل بعلمتين واختلاف الموجب كاعمال ما واهما
 لشبهتهما بل ليس في لقي الحال والدخول على الجملة الاحتمالية
 وشبههما بهل في الدخول بمعناها على الجملة المستقلة

فمنه ثمان علل
 في قول الله تعالى لا تقاس مع الفارق
 في قول الله تعالى لا تقاس مع الفارق
 في قول الله تعالى لا تقاس مع الفارق

بنفسها ومباشرها لكل من الجزئين وكذا اليقظة أهلت
 واعملت حملا على حروف الجر مع قوة شبهها با
 لفعل في الأخراد وعدد الحروف وكذا أهلم اسم فعل
 أو فعل فلا تلحقها الضمائر أو تلحقها وقد تجاذبها
 علنا الخيال والأصل ونصح عدمية كبناء الضمير
 باستغنائيه عن الأعراب **خاتمة** العلل
 لتقليدية وهي التي يتوصل بها إلى معرفة كلام العرب
 كأخذ اسم الفاعل مطردا من فعل اعتمادا على قولهم
 ركب منوراك وقد رأينا مطردا فاجريناه فيمما
 لم نسمع وكذا النصب بان ورفع الفاعل وعلل قياسية
 كتعليل النصب بان لشبهها بفعل المقدم المفعول
 وعكس جديثة وهي تكون بعد ما سبق كان يقال من
 ابن اشبهت ان الأفعال وههنا شتهت بما آخر
 مفعوله فكل ما اجيب به عن هذا فهو داخل
 في علة الجدل والنظر **سالك العلة** منها الإجماع
 كاجماعهم على علة تقدير الحركات بالتعذر و
 الاستثقال في المقصور والمنقوص ومنها النص
 كقول العرب التي ليس معناه الصحيحة وقول عمارة
 ابن عقيل انه اوزن اي اثقل على النفس اعني تنوين
 سابق مع نصب التمارحين قيل له ما تريد بقرآنك
 ولا الليل سابق التمارق **قالب** اريد سابق التمار

بلغ من الله ونحوها
 على شيعتنا المولود
 (عام الله المنقوع)

بنفسها
 ان عمل
 بن
 ما تاني
 بدنية
 الفصل
 بالجر
 الى
 ف
 المبرور
 هذا
 من
 ل
 خسر
 ن
 ب
 ا
 واهما
 من
 نفقة
 لا

فقبل هلا قلته فقال له لو قلته لكان اوزن
اي انقل على النفس فاخذ منه صحة قولنا اصل
كذا كذا او علة كذا كذا او ترك الاقوى طلبا للتحقيق
وقال بعضهم اللهم **رضيعا** و **ذبيبا** قال
صوت اخوك فقال سبويه فقلنا ما اردت فقال اردت اللهم
قال صوت اخاك اجمع ومنها الالهام كقول النبي صلى الله عليه وسلم
الرفع فدايا وما لا تقوم قالوا له نحن بنوعيتان بل انتم بنو رشد ان
الامر صوت اخوك اشارة الى زيادة الالف والنون وكذا قول الفرزدق
اي امر اخوك اشارة الى زيادة الالف والنون وكذا قول الفرزدق
له كقول الفرزدق وعيناك قال الله كونا فكاننا فقولان بالالهام
وما انما رفع قلنا ما يفعل الخ في مجلس ابن ابي اسحاق فقال له ما
الست رعت انك
لا تقول اخوك ابراهيم عليك لو قلت فقولين فقال الفرزدق لو شئت
فقال السمر اخوك ان استجستحت وتعرض فلم يعرف احدا من
جبهة الكلام المجلس ما اراد ومراده لو نصب لا يقتضي ان الله
امرهما بعد خلقهما ان تفعلوا والامر لهما بفعل
فكان تامة ومنها السبر والتقسيم بان يذكر
جميع الوجوه المحتملة لا الغير المحتملة ثم يسبها
اي يختبرها فيبقى منها ما يصلح للتعليل كان
يقول في مروان اما ان يكون فعلا او
شغلا لا او فعلا لا لا يجوز تفعل ولا ففعل لعدم
وجودهما في كلام العرب ففتحتم فعلا ولا يذكر
في السبر ففعلات ونحوه مما لم يقرب من الوجود

بجلا فمفعال مفتوح الميم فانه قريب من
مكسورها الحجاب فان لم يصلح من الاقسام شئ
بطل الحكم كقولك اللام في خبر لكن ليست للتاكيد
اذ هي مع ان لا تغاير ما فيه ولا للمقسم لانها فيما
يلاقية وهي ان ولكن لا تلاقية فيطل دخول اللام
في خبر لكن وقد يكون الشر فيما يليق بالحكم
كان نقول النصب بعد الا ليس لان معناها
استثنى لان معاني الخوف لا تعمل ويلزم نصب
المفعول له ووجوب النصب في النفي وبطلان نصب
غيره اذ لا يصح تقديره الا غير زيد ومعارضته بتأويلها
بمقتضى فيلزم رفع المستثنى دائما كما اوردته بعض
الدولة على ابي علي حيث اعتل به وليس تركيبتها
من ان المحقة ولا النافية اذ المحقة لا تعمل
والخرف المركب يخرج عن حكم الحكم آخر وليس لكون
التقدير الا ان زيد لم يقم لان ان لا تعمل مقدرا
فبقي عمل الفعل واسطر الا وكذا نعم وليس بطل
حرفتهما الاجماع واسميتهما بناؤها ولم تشبه اخرها
فثبت انهما فعلا ان وايضا لظهور الاشتقاق فيهما
لان نعم الرجل معناه اصاب نعمه لم تكن جامدا
ولعدم ظهور الموصوف وقتا وعدم مجازاة اوزان
الوصاف لم تكن وصفا فلم تكن اسما ومنها المناسبة

وَرَزَقَ
مِنْ أَصْلِ
الْفَتْحِ
بَابُ
دَالٍ
فِي الْفَرْقِ
بَابُ
لَامٌ مَا
نِ
يَنْ
عَلَى
كِرْ
بَابُهَا
نِ
وَ
بَعْدَ
بَدَلُ
جَوْزِ
خِلَافُ

أي الأخالة التي بها يظن أن الوصف علة ويسمى
 قياس علة وهو أن يحمل الفرع على الأصل بالعلة
 التي علق عليها الحكم في الأصل كحمل ما لم يستم فاعله
 على التعاقل بعلة الأسناد والمضارع على الاسم
 باعتوار المعاني وفي وجوب إبراز المناسبة عند
 المطالبة خلاف وجه الأول أن الدليل لا يثبت
 ما لم يرتبط به الحكم ولا يرتبط ما لم يظهر وجه
 الأخالة ووجه الثاني أن المستدل انت
 بالدليل بآركانه وليس عليه بيان وجه الأخالة
 لأنها شرط بل على المعارض بيان عدمها ولو
 تكلف به تكلف أن يستقل بالمناظرة فيكون الاستدلال
 ويجيب عنها وذلك لا يجوز والارتباط موجود إذ
 قد صرح مع الحكم بالعلة فهي كالبيينة ووجه
 الأخالة كتعديل البيينة وليس ذلك عليه بل
 على الخصم القدر في الشهود ومنها **الطرد** وهو
 الذي يوجد معه الحكم بلا أخالة كتعديل عدم البناء
 بمنع الصرف وبناء ليس بالجود فقل غير معتبر
 فيعدل بالأصالة فيما سبق فحجج **دال** الطرد لا يكفي
 لئلا يلزم الدوران نقول ما الدليل على أنها
 علة فيقال وجود الحكم في موضع آخر فيقال ومثبت
 الحكم في الموضع الذي ثبت الحكم فيه قيل بها لكونها

علة فنقول وبسم علم كونها علة فيقول بثبوت
 الحكم معها فيدور وقيل حجة لأن دليل العلة
 اطرادها وسلامتها من النقص وهذا موجود وشرط
 بان الطرد نظريتان بعد ثبوت العلة اذ به يستدل
 على صحتها وبات تسليمهم بطلان العلة عند المعجز
 عن ابراز المناسبة عند المطالبة دليل بطلان الطرد **علة**
 والتمسك لاثبات الطرد بالطرد باطل لانه اثبات
 الشيء بنفسه ومنها الغاء الفارق وهو بيان
 ان الفزع لم يفارق الاصل الا فيما لا يؤثر فيلزم
 الاشتراك في الحكم كقياس النظر في المعجور وفا
 تماما متوافقان دائما الا فيما لا يؤثر فيسعى حكم
فساد العلة منها النقص وهو وجود العلة
 ولا حكم على مذهب من لا يرى تخصيص العلة
 والاكثر على اشتراط الطرد وهو ان يوجد الحكم
 في كل موضع وجدت فيه العلة كرفع الفاعل للبناء
 ونصب المفعول للوقع ووجب ذلك حملا على العقلية
 وهي لا تقبل التخصيص ولم يشترطه قوم لانها
 على العقلية وهي لا تقبل التخصيص ولم يشترطه قوم
 اشارة لقبول التخصيص وكما يتمسك بالعام المخصوص
 يتمسك بالعلة المخصوصة كتعليل بناء خدام المنقوص
 باعراب اخرى يجان وفي الاقل التعريف والثاني

بلغ شرا على شئ
 المولى ابقاء الله
 رنفع
 بتعلق بقوله
 التقصر

بشي
 العلة
 يتم لعل
 الاسم
 معلق
 ثبت
 وجه
 ف
 نالة
 لو
 لاشية
 اذ
 يجه
 بل
 هو
 البناء
 متار
 لاكني
 بها
 ثبت
 كونه

والعدل وفي الثاني العلمية والجملة والثالث
والتركيب فانتهى التعليل للبناء باجماع تلك
علل وعلى منع التعليل بالعلة المنقوضة يكون
جواب المعلن بالمنع معنى او في اللفظ او بمعنى
في اللفظ فالأول نحو تعليل نصب لغا المبادئ
نحو ما يرد المبنى بالحل على الموضع فينقض بوصف أي فيمنع
الرجس جريا على مذهب من يرى جواز النصب كما لما زكي
والدفع باللفظ كقولك في حد المبتدأ هو الاسم
العارى عن العوامل لفظا وتقديرا فينقض
بقوله وان اختلف فانه ليس مبتدأ بل فاعل فيجواب
بان ما في لفظنا من ذكر التعمي لفظا وتقديرا
يدفعه والدفع بمعنى في اللفظ كان يقال
رفع يكتب في نحو سر رث برجل يكتب لقيامه مقام
الاسم فينقض بكتب فيجواب بان القيام يوجب
الرفع لمعنى وهو ثبوت الاعراب ولا اعراب في كتب
اما على من يرى تخصيص العلة فالنقض غير مقبول
ومنها يخالف العكس عند من يشترط العكس
في العلة وهو أي العكس ان يعدم الحكم عند عدم العلة
كعدم رفع الفاعل عند عدم الاسناد وعدم نصب
المفعول عند عدم الوقوع عليه ولم يشترطه قوم لانه
كالتدليل العقلي لا يلزم من عدمه العدم وذلك مثل

قدّم الحال على العامل المتصرف بمعمول المتصرف
 غير الحال فيقول الكونى نعم بشرط إضمار ذي
 الحال فيجب البصر بقوله عنيت بالذليل
 ما وقع فيه الخلاف وعرفته باللام فالصرف
 اليه أو يقول هذا قول بموجب العلة في بعض
 الصور مع عموم العلة فلا يكون قولاً بموجبها
 ومضى توجه القول بالموجب عما عدا المستدل
 منقطعاً ومنه بافساد الاعتبار وهو أن يكون القياس
 مقابلاً للنص كان يقيس منع الصرف على منع قصر
 الممدود فيعارض بابيات الصرف فيسقط القياس
 لمعارضية النص والجواب يكون بمنع المعارضة

وهو الاسم
 الظاهر

حقه

بالظن في السند أو بالتأويل في المتن كان يقال
 في قول الشاعر ومن كذا وأعامر ذو الطول فتلوه
 وذو العرض انه علم على القبيلة وجواب
 الظن في الرجال بالتعديل وفي الثبوت بالاثبات
 بالاحالة على كتاب معتبر عند أهل اللغة وكذا إذا
 احتج على أعمال الشاعر بقوله جقوف ولم اجف
 الاخلافة فيعارض بقوله ولكن نصف الوسيات
 وسبني بنوعه شمس من مناف وهاشم وكذا
 يعارض النقل باختلاف الرواية كالسند لا يبر
 على مدة المقصور بقوله فلا فقر يردوم ولا غنا فيعارض

ما في هذا البيت من التناقض
 أو يفرغ من روايته
 في قول الشاعر ومن كذا وأعامر ذو الطول فتلوه
 وذو العرض انه علم على القبيلة وجواب
 الظن في الرجال بالتعديل وفي الثبوت بالاثبات
 بالاحالة على كتاب معتبر عند أهل اللغة وكذا إذا
 احتج على أعمال الشاعر بقوله جقوف ولم اجف
 الاخلافة فيعارض بقوله ولكن نصف الوسيات
 وسبني بنوعه شمس من مناف وهاشم وكذا
 يعارض النقل باختلاف الرواية كالسند لا يبر
 على مدة المقصور بقوله فلا فقر يردوم ولا غنا فيعارض

بان

بأن المسمى فصح الغين وهو ممدود وكذا المعارضة
بمنع ظهور الدلالة لقول البصري المصداً اصل
أخذ من اسمه اذ هو موضع صدور الفعل فيقول
الكوفي الفعل اصل والمصدر كالمركب فالمصدر
بمعنى المصدور فالمصدر مصدر ورغن الفعل
ومنها فساد الوضع وهو ان يعلق على العلة ضد
مقتضاها كان يقول الكوفي انما جازا التعجب
من البياض والتواد دون غيرها لانها اصل
الالوان فيقول البصري انما امتنع في الالوان
للزومها والتكزوم في الاصل بلغ وجواب هذا
المنع ببيان الحكم بوجه آخر ان سئلت الضدية
او بمنعها ان امكن ومنها **سا** منع العلة في الاصل
والفرع كمنع رفع المبتدأ بمعنى حتى يحمل عليه
المضارع ومنع حمل دراك على الامر حتى يلزم
بناء فعل الامر بان دراك مبنى لتضمنه اللام
لا لتحمل على فعل الامر والجواب بابتداء العلة في
الموضع الذي منعت منه في اصل او فرع **ومنها**
المطالبة بتصحيح العلة كان يقال بنيت قبل ونحوها
للقطع عن الاضافة فيقال ما الذي ليل على صحة
هذه العلة فيجيب بانها ثبوتى وجود الحكم عند
وجودها وعدمه عند عدمها وكان يقال بنيت

صرف
رذيل
تليل
بفت
مض
صها
دل
القب
فقر
القب
راض
يقال
لـ فتلوه
ـ
بنت
ذالدا
اجف
ت
كذا
فار
مان

كيف لتضمنها معنى الحرف فيقال كما الدليل على
 صحة هذه العلة فيجاب بأن الأصول تشهد
 أن كل اسم تضمن معنى الحرف يبنى **ومنها المعارضة**
 وهي أن يعارض المستدل بعلة مستدلة مثل أن
 يقول الكون في عمل الأول لقوة العناية به حيث
 وعليه ما ابتدئ به فيقول البصري الثاني أقرب للمعقول
 وليس في أعماله نقص للمعنى فأعماله أو كثر
 فهل تقبل لأنها رفعت العلة ولا تقبل لأنه
 نصيب لمنصب الاستدلال وذلك رتبة المسؤول
 لا السائل وفي كون الاستدلة نقدر كما في السائل
 لأنه جاء مستفهما مستعلما أو لا بد من ترتيبها
 قولان وعالية فيقدم فساد الاعتبار وفساد الوضع
 لأن السائل يتعمق القياس ليس في موضعه
 فقد صادم أصل الدليل فيقدم ما يقتضي ذلك
 ثم بعدهما القول بالوجوب لأنه يبين أنه لم يدل
 في محل الخلاف والمنع ثم المطالبة ولا يعكس
 إذ الأمر بعد الإنكار مقبول دون عكسه ثم النقص
 لما فيه من تسليم صلاحية العلة لولا النقص فما خر
 عن المطالبة لأن المطالبة لا تتوجه على علة
 منقوضة ثم المعارضة لأنها ابتدء دليل في مقابلة
 دليل المستدل فهو بمنصب الاستدلال أسبق منه

نفسوانی

علی سائل و مسؤل
 فالسائل یبغی ان
 قوم انه لیس له مذ
 مذهب لیلای نشر
 ویبغی ان یسأل ع
 ...

[illegible]

استفهام
ورانه لا
مذهب ف
الاستف

ولذا قال
يدلة من
دلة النظر
هتاهم فان

۱۰۰
 ۱۰۱
 ۱۰۲
 ۱۰۳
 ۱۰۴
 ۱۰۵
 ۱۰۶
 ۱۰۷
 ۱۰۸
 ۱۰۹
 ۱۱۰
 ۱۱۱
 ۱۱۲
 ۱۱۳
 ۱۱۴
 ۱۱۵
 ۱۱۶
 ۱۱۷
 ۱۱۸
 ۱۱۹
 ۱۲۰
 ۱۲۱
 ۱۲۲
 ۱۲۳
 ۱۲۴
 ۱۲۵
 ۱۲۶
 ۱۲۷
 ۱۲۸
 ۱۲۹
 ۱۳۰
 ۱۳۱
 ۱۳۲
 ۱۳۳
 ۱۳۴
 ۱۳۵
 ۱۳۶
 ۱۳۷
 ۱۳۸
 ۱۳۹
 ۱۴۰
 ۱۴۱
 ۱۴۲
 ۱۴۳
 ۱۴۴
 ۱۴۵
 ۱۴۶
 ۱۴۷
 ۱۴۸
 ۱۴۹
 ۱۵۰
 ۱۵۱
 ۱۵۲
 ۱۵۳
 ۱۵۴
 ۱۵۵
 ۱۵۶
 ۱۵۷
 ۱۵۸
 ۱۵۹
 ۱۶۰
 ۱۶۱
 ۱۶۲
 ۱۶۳
 ۱۶۴
 ۱۶۵
 ۱۶۶
 ۱۶۷
 ۱۶۸
 ۱۶۹
 ۱۷۰
 ۱۷۱
 ۱۷۲
 ۱۷۳
 ۱۷۴
 ۱۷۵
 ۱۷۶
 ۱۷۷
 ۱۷۸
 ۱۷۹
 ۱۸۰
 ۱۸۱
 ۱۸۲
 ۱۸۳
 ۱۸۴
 ۱۸۵
 ۱۸۶
 ۱۸۷
 ۱۸۸
 ۱۸۹
 ۱۹۰
 ۱۹۱
 ۱۹۲
 ۱۹۳
 ۱۹۴
 ۱۹۵
 ۱۹۶
 ۱۹۷
 ۱۹۸
 ۱۹۹
 ۲۰۰
 ۲۰۱
 ۲۰۲
 ۲۰۳
 ۲۰۴
 ۲۰۵
 ۲۰۶
 ۲۰۷
 ۲۰۸
 ۲۰۹
 ۲۱۰
 ۲۱۱
 ۲۱۲
 ۲۱۳
 ۲۱۴
 ۲۱۵
 ۲۱۶
 ۲۱۷
 ۲۱۸
 ۲۱۹
 ۲۲۰
 ۲۲۱
 ۲۲۲
 ۲۲۳
 ۲۲۴
 ۲۲۵
 ۲۲۶
 ۲۲۷
 ۲۲۸
 ۲۲۹
 ۲۳۰
 ۲۳۱
 ۲۳۲
 ۲۳۳
 ۲۳۴
 ۲۳۵
 ۲۳۶
 ۲۳۷
 ۲۳۸
 ۲۳۹
 ۲۴۰
 ۲۴۱
 ۲۴۲
 ۲۴۳
 ۲۴۴
 ۲۴۵
 ۲۴۶
 ۲۴۷
 ۲۴۸
 ۲۴۹
 ۲۵۰
 ۲۵۱
 ۲۵۲
 ۲۵۳
 ۲۵۴
 ۲۵۵
 ۲۵۶
 ۲۵۷
 ۲۵۸
 ۲۵۹
 ۲۶۰
 ۲۶۱
 ۲۶۲
 ۲۶۳
 ۲۶۴
 ۲۶۵
 ۲۶۶
 ۲۶۷
 ۲۶۸
 ۲۶۹
 ۲۷۰
 ۲۷۱
 ۲۷۲
 ۲۷۳
 ۲۷۴
 ۲۷۵
 ۲۷۶
 ۲۷۷
 ۲۷۸
 ۲۷۹
 ۲۸۰
 ۲۸۱
 ۲۸۲
 ۲۸۳
 ۲۸۴
 ۲۸۵
 ۲۸۶
 ۲۸۷
 ۲۸۸
 ۲۸۹
 ۲۹۰
 ۲۹۱
 ۲۹۲
 ۲۹۳
 ۲۹۴
 ۲۹۵
 ۲۹۶
 ۲۹۷
 ۲۹۸
 ۲۹۹
 ۳۰۰
 ۳۰۱
 ۳۰۲
 ۳۰۳
 ۳۰۴
 ۳۰۵
 ۳۰۶
 ۳۰۷
 ۳۰۸
 ۳۰۹
 ۳۱۰
 ۳۱۱
 ۳۱۲
 ۳۱۳
 ۳۱۴
 ۳۱۵
 ۳۱۶
 ۳۱۷
 ۳۱۸
 ۳۱۹
 ۳۲۰
 ۳۲۱
 ۳۲۲
 ۳۲۳
 ۳۲۴
 ۳۲۵
 ۳۲۶
 ۳۲۷
 ۳۲۸
 ۳۲۹
 ۳۳۰
 ۳۳۱
 ۳۳۲
 ۳۳۳
 ۳۳۴
 ۳۳۵
 ۳۳۶
 ۳۳۷
 ۳۳۸
 ۳۳۹
 ۳۴۰
 ۳۴۱
 ۳۴۲
 ۳۴۳
 ۳۴۴
 ۳۴۵
 ۳۴۶
 ۳۴۷
 ۳۴۸
 ۳۴۹
 ۳۵۰
 ۳۵۱
 ۳۵۲
 ۳۵۳
 ۳۵۴
 ۳۵۵
 ۳۵۶
 ۳۵۷
 ۳۵۸
 ۳۵۹
 ۳۶۰
 ۳۶۱
 ۳۶۲
 ۳۶۳
 ۳۶۴
 ۳۶۵
 ۳۶۶
 ۳۶۷
 ۳۶۸
 ۳۶۹
 ۳۷۰
 ۳۷۱
 ۳۷۲
 ۳۷۳
 ۳۷۴
 ۳۷۵
 ۳۷۶
 ۳۷۷
 ۳۷۸
 ۳۷۹
 ۳۸۰
 ۳۸۱
 ۳۸۲
 ۳۸۳
 ۳۸۴
 ۳۸۵
 ۳۸۶
 ۳۸۷
 ۳۸۸
 ۳۸۹
 ۳۹۰
 ۳۹۱
 ۳۹۲
 ۳۹۳
 ۳۹۴
 ۳۹۵
 ۳۹۶
 ۳۹۷
 ۳۹۸
 ۳۹۹
 ۴۰۰
 ۴۰۱
 ۴۰۲
 ۴۰۳
 ۴۰۴
 ۴۰۵
 ۴۰۶
 ۴۰۷
 ۴۰۸
 ۴۰۹
 ۴۱۰
 ۴۱۱
 ۴۱۲
 ۴۱۳
 ۴۱۴
 ۴۱۵
 ۴۱۶
 ۴۱۷
 ۴۱۸
 ۴۱۹
 ۴۲۰
 ۴۲۱
 ۴۲۲
 ۴۲۳
 ۴۲۴
 ۴۲۵
 ۴۲۶
 ۴۲۷
 ۴۲۸
 ۴۲۹
 ۴۳۰
 ۴۳۱
 ۴۳۲
 ۴۳۳
 ۴۳۴
 ۴۳۵
 ۴۳۶
 ۴۳۷
 ۴۳۸
 ۴۳۹
 ۴۴۰
 ۴۴۱
 ۴۴۲
 ۴۴۳
 ۴۴۴
 ۴۴۵
 ۴۴۶
 ۴۴۷
 ۴۴۸
 ۴۴۹
 ۴۵۰
 ۴۵۱
 ۴۵۲
 ۴۵۳
 ۴۵۴
 ۴۵۵
 ۴۵۶
 ۴۵۷
 ۴۵۸
 ۴۵۹
 ۴۶۰
 ۴۶۱
 ۴۶۲
 ۴۶۳
 ۴۶۴
 ۴۶۵
 ۴۶۶
 ۴۶۷
 ۴۶۸
 ۴۶۹
 ۴۷۰
 ۴۷۱

[illegible]

الحمد لله رب العالمين

بالتسؤال **تفصيل** السؤال طلب الجواب فينبغي
على سائل ومسؤول به ومسؤول منه ومسؤول عنه
فالتسائل ينبغي ان يقصد الاستفهام ولذا قال
نوم انه ليس له مذهب والجمهور انه لا بد من
مذهب لئلا ينتشر الكلام فذهب فائدة النظر
وينبغي ان يسأل عما يشك فيه الاستفهام فان سأل
عن النطق والكلام لم يقبل لانه فاسد وان سأل
عن ملايح مذهب فلو سأل الكونى عن الابدان
لم كان علة دون غيره لم ينعم لانه لا يراه عاملا
البناء وان لا ينتقل من سؤال الى سؤال والاعتد
منقطعا والمسؤول به ادوات الاستفهام المعروفة
وليكن السؤال مفهوما غير مبهم كان يقول ما تقول
واشتقاق الاسم لا ما تقول في الاسم فانه غير
مقبول لابهامه والمسؤول منه شرطه الاهلية
لما سئل عنه وعليه بعد تعيين السؤال اخذ
في الجواب فان سكت كان قبيحا وكذا ان سكت بعد
الجواب عن الدليل زما فاطويلك ولم يعد منقطعا
لاحتمال تفكره في عبارة ادل على الفرض وقيل بعد
منقطعا لانه متصدا لمنصب الاستدلال فليكن
الدليل معتمدا على نفسه والمسؤول عنه ينبغي ان يكون
مما يمكن ادراكه لا كاعدا جميع الالفاظ الدالة على

وحيث اني عشت اداة
تتم حروف و ما فيها
الساخر و ما و غير
نور و رمان و فلكان

الجواب عن الدليل ز ما فاطويلك ولم يعد منقطعاً
لاحتمال تفكيره في عبارة ادل على الفرض وقيل يعد
منقطعاً لانه متصداً لمنصب الاستدلال فليكن
الدليل معداً في نفسه والمسؤول عنه ينبغي ان يكون
مما يمكن ادراكه لا كأعداد جميع الالفاظ الدالة على

حال بنائه بشبه الاسم والامر مقتطع منه فيعرب
 فيجيب البصري بمنع كونه مقتطعا منه فما يوقه
 دليلا لم يثبت والاصل في الافعال البناء فتمسك
 بالاصل استصحيا كما في الحال **القاب** **الخاص**
في اولة شئ منها الاستدلال بالعكس كما ان يقال
 لو نصب نحو خلفك من قولك زيد خلفك على الخلاف
 لنصب زيد اذ الخلاف نسبة بينهما فلم ينصب
 الاول فلم ينصب الثاني به ومنه الاستدلال
 في محل النزاع وجودا وعدما لوجود الحكم او عدمه
 كما لا استدلال على اعمال اسم الفاعل بمعنى المضى
 بمحاراة الفعل المضارع وزنا فيعمل كالذي بمعنى
واجاب البصري في الحال والاستقبال والاستدلال على عدم عمل
 محاراة ما هو **مقتضاها** معنى الماضي لم يحار به لو ثبت لم يتجف الدليل كقبي زياد على ذلك في
 الكلمات وعلى اربعة في انواع الاعراب لعدم الدليل
 ولو كان في مثل هذا المقام لعرف مع شدة الفحص
 وكثرة البحث فلما لم يوجد دل على انه لا دليل
 فلا تكون الكلمات اربعاً ولا الانواع خمسة
 والنتيجة في كل مثبت فلا بد للحكمة من دليل ومنها
 الاستدلال بالاصول كما بطل كون رافع المضارع

البحر

سار

التجرد بآدائه المخلاف الأصول وهو آخر الرفع
 عن النصب والجزم مع أن الرفع من صفة الفاعل
 والنصب من صفة المفعول والجزم من صفة
 الافعال ومنها **المستدل** لال بعدم النظر وهو
 مفيد في النفي لاني الاثبات ومع عدم الدليل
 على الاثبات كالاستدلال على عدم التسين وسوف
 في المضارع بعدم النظر اذ لم نر عاملا في فعل
 دخل عليه اللام وقد قال تعالى وتسوف يعطيك
 ربك فترضى اما ان قام دليل الاثبات كدليل
 زيادة الهزة والنون في اندلس وان لم يكن الفعل **الاسم**
 موجودا بان النون زائدة لاحالة اذ ليس شيء
 افعللا فالنون زائدة والهزة قبل ثلثة اصول
 لا تكون الا زائدة فان وجد النظم والدليل
 فهو في غاية العناية كنون عنبر فالدليل
 يقتضى اما انها فهي مقابلة عين فعلل فـ
 لتظير موجود وهو جعفر ومنها **الاستحسان**
 ودلالته ضعيفة غير مستحكمة بل فيه ضرب
 من الاتساع كترك الاخف الى الاثقل من غير
 ضرورة بل التجرد الاستحسان على غير وجه الظاهر
 كقلب ياء الفتوى واوا في قايين الاسم والبصقة
 ولم يطردهم الفرق بينهما في الخروج حسن وجمل

فالوا فيه صان

يعرب
 يؤمنه
 تمسك
 الحار
 يقال
 الى الخلاف
 نصب
 استدلال
 كم او بعد
 ضي
 ي يمسك
 م عمل
 س
 ي يمسك
 ك في
 عدم الدليل
 مدة الفصح
 لا دليل
 فمسه
 ومنها
 المضارع
 التجرد

على فقال وغفور وعود على فعل ولنا ندفع
فصلهم بينهما كثيرا الا انه استحسان لا اطلاق
فليس كرفع الفاعل ومنه ما يستحسن منه
على الاصل كما استخوذ واطولت الصدود ومطوية عليه
بها نفسا ومنه ولائشئل الاقواء عهد المياثق
وهو الكسر مع زوال علة القلب واستحسن من حيث
اتباع الجمع للمفرد اعلا لا وتصحيحا وقد الت
العلة في الجمع وقياس تحقيره مبيثيق ومنه
صرف هند مع وجود علة المنع وقد اختلف
في الاخذ به فقبل يؤخذ به وقيل لا لما فيه من التحكم
وترك القياس واختلف فيه هل هو ترك قياس
الاصل للدليل كما تقدم في رفع المضارع او تخصيص
العلة كما قالوا في ارضون انه جمع بالواو والتون
لان اصله التان فخصت العلة لنقضها بشمس
ودار ومنها **الدليل** المسمى بالباء في كان يقال
دخل المضارع الترفع والنصب لعله اقتضت ذلك
على خلاف اصل الافعال فبقى الحذف على
الاصل الذي اقتضاه الدليل وهو المنع ٢٠
الكتاب السادس والترجيح يكون
الترجيح يكون الرواة في احد المجهتين اكثر او
اعلم او احفظ كما في قول الشاعر ٢١

في كتابه

اصح

غيب

احفظ حديثا كما لو ما تحدثه . عن ظم رغب اذا ما قيل الا
رواه الكوفيون بالنصب عن الفضل بن سلامة
 ومن رواه برفع الفعل اعلم منه واكثر فاخذ
 بروايته اولى وكذا يرجح بموافقة القياس لاحد
 الروايتين فتخرج رواية الرفع في احصاء الوعا
 لان اصل الحموف ان لا تعمل بحذوفة على رواية
 النصب ولا ترد احدى اللغتين بالآخرى بل ترجح
 بموجب **وقد قال عليه الصلاة والسلام** انزل القرآن
 بسبع لغات كلما شاف كافي فان قلت احدي
 اللغتين وكثرت الاخرى اخذت بالاولى ورواية
 او الاخرى قياسا فلا تقاس على قولهم المان له اتمان
 لك وكذا اثنان الكش كشة وسين الكسكسة
 اما استعمال ما سمع فلا يكون خطأ بل محط لا يوجد
 اللغتين فان احتاج في نظم او سجع لم يكن ملوما
 وكل ما كان لغة لقوم قيس عليه وار كتاب اللغة
 الضعيفة اولى من الشاذ فان تعارض قياسات
 عمل باوجهها فعمل ان في الخبر ارجح من دعوى
 الكوفيين اختصاص علمها بالاسم لخالفته الاصول
 بلا فائدة فلا يجوز اذ لا يوجد عامل في الاسم
 يعمل النصب ولا يعمل الرفع واذا تعارض القياس
 والسماع نظقت بالسموع على ما جاء ولم نقسه

متعلق بمنزح

حي مؤخر

مؤخر

سب

سب

عمر

حآ و لم نقسه

والسماع نظقت

احفظ

في غير نحو استحوذ فلا يقال استقوم واذا تعارض
 قوة القياس وكثرة الاستعمال قدم الأكثر استعمالا
 ولذا قدمت اللغة المجازية على التسمية فتزل
 القرآن بها ولقوة التسمية في القياس فرع اليها
 متى رتب كسب من تقديم وتأخير ونقص
 نفي ولا يرفع الظاهر والاصل بمجرّد احتمال
 كاصالة نون عنبر وان احتملت الزيادة فنقطع
 بظاهر الامر ولا نتوقف على ورود اجتماع بقدر
 ما وان امكن وكالف آية حملها الخليل على انها واو
 وان امكن غيره حتى يرد المبين وكحمل سيبويه
 الاعين سيد على انها ياء فخرفة على سيد وان امكن
 فيكونه واو اخرج وعيد واذا تعارض اصل وفعل
 قدم الاصل على الاصح كما في الفقه فيصرف ففعل
 على ما حيث لم يد رعد له حملا على اصل الاسماء في الصرف
 ومذهب غيره منع الصرف حملا على الأكثر في كلامهم
 ومنه رحمان ولحيان يصرف وهو الصحيح حملا
 على الاصل وقيل لاحلا على الأكثر في فعلان
 الصفة واذا تعارض اصلان رجع للابعد وللأخر
 كمذاذ العتية ساكن رذ لا صلة البعيد وهو منذ
 المضموم فيضم في هذا اليوم اعتبارا باصالة البعيد
 ولا يكسر اعتبارا باصالة القريب وهو الشكون

١٠
 ١١
 ١٢
 ١٣
 ١٤
 ١٥
 ١٦
 ١٧
 ١٨
 ١٩
 ٢٠
 ٢١
 ٢٢
 ٢٣
 ٢٤
 ٢٥
 ٢٦
 ٢٧
 ٢٨
 ٢٩
 ٣٠
 ٣١
 ٣٢
 ٣٣
 ٣٤
 ٣٥
 ٣٦
 ٣٧
 ٣٨
 ٣٩
 ٤٠
 ٤١
 ٤٢
 ٤٣
 ٤٤
 ٤٥
 ٤٦
 ٤٧
 ٤٨
 ٤٩
 ٥٠
 ٥١
 ٥٢
 ٥٣
 ٥٤
 ٥٥
 ٥٦
 ٥٧
 ٥٨
 ٥٩
 ٦٠
 ٦١
 ٦٢
 ٦٣
 ٦٤
 ٦٥
 ٦٦
 ٦٧
 ٦٨
 ٦٩
 ٧٠
 ٧١
 ٧٢
 ٧٣
 ٧٤
 ٧٥
 ٧٦
 ٧٧
 ٧٨
 ٧٩
 ٨٠
 ٨١
 ٨٢
 ٨٣
 ٨٤
 ٨٥
 ٨٦
 ٨٧
 ٨٨
 ٨٩
 ٩٠
 ٩١
 ٩٢
 ٩٣
 ٩٤
 ٩٥
 ٩٦
 ٩٧
 ٩٨
 ٩٩
 ١٠٠

الاسم والكنية
والتاريخ
الاسم والكنية

اذ لا تكون بعد ساكن غير الف فيا ول قول التانيث
على التجاز بمعنى انها في كلمة مؤنثة يوجد التانيث
بوجودها ويذهب بذها بها لا انها في نفسها
زايدة للتانيث بل هي بدل من لام اخت و بنت
في اصل كنه عفرت و ملكوت فان لم يعدل
واحد من قوليه اجرى على الاجرى على مذهبه
واول الآخر كقول سيبويه في حتى انها ناصبة
للفعل مع ما علم من مذهبه انها جارة فياء قول
القول بانها ناصبة على التجاز لعدم ظهور ان
فان لم يمكن التأويل ونص على الرجوع اعتبر
نقده ولا اخذ بالمتاخر تاريخا فان لم يعلم
سيرا فخذ بالاقوى وجعل الآخر مرجوعا
عنه فان تشاؤنا وجب اعتقاد انها رايات له
وان الداعي الى تساويهما عندك هو الداعي
الى تساويهما عند قائلهما وكثيرا ما يقع للاختلاف
هذا او كان ابو علي يقول لا بد من النظر في
مذهبه فانها كثيرة **وكذا** لاى على فيهما
قال مرة انها اسم فعل ومرة انها ظرف قال
وذلك على حسب ما يحضر وكان يقول لاى عبد
الله البصري عجبا لهذا الخاطر في حضوره ومغيبه
وهذا يدل على انه من عند الله لكن لا بد من

تقدم النظر ورحت لغة قریش لاجتماع العرب
عندهم في الموسم فيختارون ما يمتقونه من لغة
العرب فحلب لغتهم من مستبشع اللغات وسقيم
الالفاظ كالشين والسين بعد كاف الموثث
الكتاب السابع في احوال مستنجديه
وهو على ابن ابي طالب وضع لابي الاسود باب ان
والاضافة والامالة وصف ابوالاسود باب النعت
والعطف والتعجب والاستفهام واوّل من وضع
التصريف معاذ المصرا منسوب الى بيع الشيايب
المروية وهو تلميذ ابي الاسود فراؤه مشددة ضم
خلف ابوالاسود خمسة عنده سنة الفيل وميمون الاقر
وعيسى بن نعيم وابنا ابي الاسود هذاه وجرى
ثم خلف هؤلاء عبد الله بن ابي اسحاق وعيسى بن
عمر وابوعمر وابن العلاثم خلفهم الخليل ففاق من
قبله ولم يدركه من بعده اخذ عن عيسى بن عمر وتخرج
بابن العلاثم اخذ عنه سيبويه فجمع العلوم التي
استفادها منه في كتابه فجاء احسن من كل مصنف
في الفن العربي الى الآن واما الكسائي فقد خدم
اباعمر وابن العلاثم من سبعة عشر سنة لكنه ضدد
علمه باختلاطه بأعراب الأبنكة وكذا احتاج الى قراءة

كتاب سيبويه على الاخفش ومع ذلك فهو امام الكوفيين
 وما ظنك برجل غلامه الفراء **ثم انقسم الناس** بعد
 ذلك بصرياً وكوفياً وأول من وضع الباب الفروع على
 الكمال ابو عمر وابن العلاء ويونس بن جبيب وابوزيد
 الانصاري وهو اقواهم سماعاً من فضحة العرب
 وكان يقول لا اقول - قالت العرب الا اذا سمعت
 من عجز بكر بن هوازن وبني كلاب وبني هلال
 ومن اعاليه السافل وسافلهم العاليه والآن اقل
 قالت العرب وقد اخذ سيبويه الفروع ستة من الفحول
 واشتهر منهم بالتحليل وتكلم بعض المغاربة وهو
 الامام المحقق ابو عبد الله محمد بن غازي فقال اشياخ
 سيبويه عيسى بن عمير والاخفش الكبير وهو المعتمد
 والشيخ الانصاري ابوزيد للتحليل ويونس وابن العلاء
 والتحليل **ثم اعلم** ان شرط المستنبط لشي من
 مسائل هذا العلم المرتقى عن رتبة التقليد ان يكون
 عالماً بلغة العرب محيطاً بكلامها مطلقاً على نثرها
 ونظمها ويكني في ذلك الآن الرجوع الى الكتب المؤلفة
 في اللغة والابنية والدواوين الجامعة لا شعار
 العرب وان يكون خبيراً بعثة نسبة ذلك اليهم
 لئلا يدخل عليه شعر مولى او مصنوع عالماً باحوال
 الرواة ليعلم المقبول وباجماع النخلة لئلا يخرفه

بناء

وعالمنا بالتحالف كيلا يحدث قولاً زائداً على القول
بامتناعه وقد سلك ابن مالك طريقة وسطي
بين الكوفي والبصري فلم يقتض على كل مسموع كالكوفي
ولم يأنه قولاً نهياً وبلات البعيدة كالْبصري بل يقتض
المسموع ويقول انه قليل أو شاذ أو ضرورة ومثال
الاستنباط المتأخر لعرب اتي في انهم قام وان
لم يذكر الصدا اذ لم يحذف لتمام الصلة المانعة
من حذف القدر الموجب لبناء أي لقيام المضاف
اليه مقامه **واستنباط** منع الاتباع في المنع الفقير
اليه مع اختلاف عوامل المنع استنباطاً من تقدم
المانع على المقضى او من جعل اتحاد العامل حقيقة
او حكماً شرطاً في الاتباع مطلقاً فعند اختلاف
الشرط يبطل الاتباع وذلك في بحر متباعد
على رجل منايين واذا انتهى بنا القول الى هنا
فاقول الحمد لله الذي هدانا لهذا لو كنا لنهتدي
لولا ان هدانا الله واسأل الله ان يضع له القول
فانه خير مما نعمل ومسؤول والصلوة والسلام على
سيدنا محمد خير من قول **وعلى**

الله واصحابه اجمعين

المقول والمقول

وبالله التمسك

الحمد لله الذي هدانا لهذا
لو كنا لنهتدي لولا ان هدانا الله
واسأل الله ان يضع له القول
فانه خير مما نعمل ومسؤول
والصلوة والسلام على سيدنا
محمد خير من قول

الحمد لله الذي هدانا لهذا
لو كنا لنهتدي لولا ان هدانا الله
واسأل الله ان يضع له القول
فانه خير مما نعمل ومسؤول
والصلوة والسلام على سيدنا
محمد خير من قول

كوفي
مد
بلى
زيد
باب
مت
ال
نل
نحو
هو
شباب
تبر
الغلاة
ن
ن
ها
نفة
نار
كل
م
عالمنا

[illegible]

MS Arab 342
THE HOUGHTON LIBRARY
*96M-55 (265)